

## لقاء التنسيق الوطني

### تنزيل الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2030-2015



منظومة تدبير مشاريع الرؤية الاستراتيجية  
SYSTEME DE GESTION DES PROJETS DE LA VISION STRATEGIQUE

على مدار ثلاثة أيام 18-19-20 يوليوز 2018، انطلقت أشغال لقاء التنسيق الوطني لقطاع التربية الوطنية، برئاسة الكاتب العام لقطاع التربية الوطنية، السيد يوسف بلقاسمي، و بحضور مديرات ومديرو المصالح المركزية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية، وكذا مديرو المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، ومدير مركز تكوين مفتشي التعليم، ومدير مركز التوجيه والتخطيط التربوي، حيث تم التداول على مدى ثلاثة أيام، من 18 إلى 20 يوليوز 2018 في ما يلي:

1. البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي؛
2. الإجراءات الإعدادية الخاصة بالدخول المدرسي المقبل 2018/2019؛
3. حصيلة السنة التكوينية 2017/2018 وتحضير السنة التكوينية المقبلة 2018/2019؛
4. الحصيلة المرحلية لتنزيل الرؤية الاستراتيجية (مخطط 2016/2018) والمخطط الثاني 2019-2021.

في هذا السياق، نقدم للقراء الأعزاء، تغطية خاصة بالجزء الثالث والأخير من هذا اللقاء، المتعلق بالحصيلة المرحلية لتنزيل الرؤية الاستراتيجية (مخطط 2016/2018)، ومشروع مخطط 2019/2021، من خلال عروض للإدارة المركزية تهم هذه الحصيلة، وكذا آليات التنفيذ والتتبع، وتنزيل مقتضيات القانون التنظيمي للمالية، المخطط التشريعي والتنظيمي لمواكبة الإصلاح، والمنظومة المعلوماتية "رائد" لتدبير مشاريع الرؤية الاستراتيجية، ومجال التعبئة والتواصل.

والتنظيمي، والمالي، وكذا تعبئة الضاعين والشركاء. باعتبارها محددات أساسية كفاءة بنجاح القطاع في بلوغ أهداف الإصلاح. مقدا في الآن ذاته الأهداف الاستراتيجية للإصلاح التربوي على المدى القريب والمتوسط والبعيد، والمبادئ الموجهة لعمليتي التنفيذ والتتبع، وخاص ما يتعلق بالاعتماد على عدد محدود ومقنن للمؤشرات،



وتوزيع المسؤوليات على كافة الأصعدة والمستويات، وتكريس منهجية التدبير بالمشروع مركزيا وجهويا وإقليميا.

وقد اختتم السيد الحياي، عرضه باستعراض أهم العمليات المنتظر تحقيقها ابتداء من شهر شتنبر 2018، وهي:

الدراسة، والتكرار، والاكتظاظ، حيث رامت المجهودات المبذولة على هذا الصعيد إلى تحسين ظروف التعلم وتعزيز جاذبية المدرسة.

وعن حصيلة المخطط الأول من تنزيل الرؤية الاستراتيجية، قال السيد الكاتب العام أن المشاريع المندمجة التي تتأطر ضمن مجالات الإنصاف وتكافؤ الفرص والارتقاء بجودة التربية والتكوين والحكامة وتعبئة الشركاء، حققت تقدما مهما، مستدلا على ذلك بمجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية توضح ماهية هذا التطور على صعيد المنظومة التربوية في شموليتها، وذلك راجع حسب ذات المتدخل إلى المجهودات الجمة التي قام بها المسؤولون الجهويون والإقليميون، والتي رامت بالأساس معالجة كافة الإشكالات المطروحة في الميدان والمعيقة لعمليّة تطور المنظومة في أداء المهام والأدوار المنوطة بها مجتمعا.

وفي ذات السياق دائما، رام العرض الذي تقدم به مدير الاستراتيجية والتخطيط السيد عبد الحق الحياي، تقريب المشاركين في هذا اللقاء من مكونات المقاربة التي سيتم اعتمادها في تدبير الرؤية الاستراتيجية بقطاع التربية الوطنية، المبنيّة على الجانب المعلوماتي، والتشريعي،

بداية هذه الجلسة كانت مع العرض الذي تقدم به الكاتب العام للقطاع السيد يوسف بلقاسمي أمام المشاركين والمشاركين في اللقاء التنسيقي الوطني، والذي بسط فيه الحصيلة المرحلية لتنفيذ الرؤية الاستراتيجية في إطار تنزيل المخطط التنفيذي الأول 2016-2018 بقطاع التربية الوطنية.



وقد اشتمل العرض المقدم على عدة إحصائيات توضح مدى تطور مؤشرات المنظومة التربوية وفعاليتها الداخلية خلال الفترة المعنية، على مستوى نسب التمدرس والنجاح بكافة الأسلاك التعليمية: التعليم الأولي، والتعليم الابتدائي، والثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي، بكلا الوسيطين القروي والحضري، ونسب الانقطاع عن

- التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي للارتقاء بالفرد والمجتمع، بغاية تطوير التمدرس ما بعد السن الخامس عشر، وتوفير تعليم ذي جودة وجدوى وجاذبية؛
- التربية غير النظامية، حيث يستهدف هذا المجال الأطفال الغير الممدرسين ومنحهم فرصة ثانية للتعلم.

وكذا آليات التدبير التي تبنتها الوزارة لخدمة نجاعة الأداء ك: اللاتركيز المالي، والتدبير المرتكز على النتائج، والبرمجة الميزانياتية لمدة ثلاث سنوات، وبعض الأنظمة المعلوماتية الخاصة بتدبير الميزانية....

في ذات السياق، وخدمة للنجاعة المأمولة تعمل الوزارة على تقوية الإطار التدبيري للأكاديميات الجهوية، كمؤسسات عمومية تستفيد من منح أو إعانات من الدولة، وفق ثلاث محاور أساسية: تنزيل مبادئ القانون التنظيمي لقانون المالية، وتوحيد قواعد التدبير الميزانياتي والمحاسبي، والتوسيع التدريجي لمنظومة البرمجة الميزانياتية Ebudget 2 والتنزيل الاستباقي للبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات في أفق تعميمها على جميع الأكاديميات سنة 2019.

- إلزامية التعليم كمدخل للإنصاف والجودة، بهدف تحسين مستوى التعليم الأولي وتعميم التعليم الابتدائي والثانوي



الإعدادي؛



- إعداد التأطير العملي والميزانياتي للمشاريع برسم السنوات الثلاث للمخطط الثاني 2019-2021 مركزيا و جهويا وإقليميا؛
- الرفع من القدرات التدبيرية للمنظومة التربوية في مجال تدبير وتتبع المشاريع؛
- إرساء التعاقد بين الإدارة المركزية والأكاديميات من جهة، وبين هذه الأخيرة والمديريات الإقليمية التابعة لها من جهة أخرى.

وفي الشق الميزانياتي، استعرض السيد يونس بنعكي مدير الميزانية والشؤون العامة والممتلكات، أبرز مقتضيات القانون التنظيمي للمالية بقطاع التربية الوطنية الرامي إلى تقوية نجاعة التدبير العمومي، وتوسيع مبدأ الشفافية في تدبير المالية العمومية، ودمقرطة المجال الميزانياتي.

كما تطرق السيد المدير في متن عرضه إلى بعض البرامج المعتمدة وغاياتها، وهي:

- القيادة والحكامة وتعزيز الريادة، بهدف ترشيد الموارد البشرية والمالية المتوفرة بالقطاع، والتحكم في أنظمة التدبير مركزيا و جهويا وإقليميا؛

ويهدف تيسير المعلومة وجعلها أكثر انسيابية بين مختلف الوحدات التديبيرية للقطاع، قدمت خلال هذا اللقاء الوطني من طرف مديرة إدارة منظومة الإعلام السيدة هند بلحبيب، المنظومة المعلوماتية الجديدة: " رائد"، وهي منظومة تم



استحدثها لتتبع المشاريع المندمجة في شقها التديبيري والميزانياتي مركزيا و جهويا واقليميا، عبر مجموعة عمليات ذات طابع تديبيري بحث، تنطلق من التخطيط والبرمجة والتتبع وصولا إلى مرحلة تقييم كل ما يتم إنجازه. ولتقريب المسؤولين الوطنيين من هذه المنظومة المستحدثت، قدمت السيدة المديرة كافة مكوناتها وأدوارها والنتائج المنتظرة منها في الأمد المنظور.

المعتمدة والتبويب المالي الجديد، وصياغة مشاريع جهوية للأداء خاصة بكل أكاديمية جهوية، ومواصلة التنزيل التدريجي لمختلف الإجراءات المشار إليها آنفا، والرامية إلى تحسين الحكامة المالية للوزارة بصفة عامة والأكاديميات الجهوية بصفة خاصة.

ومن جانبه، قدم المدير المكلف بالشؤون القانونية والمنازعات السيد خالد بنيشو، أهم التدابير التشريعية والتنظيمية الخاصة بتنزيل مقتضيات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، وتهم مجموعة مشاريع قوانين، ومشاريع مراسيم وقرارات تنظيمية، بالإضافة إلى إصدار مجموعة من الوثائق المرجعية هي عبارة عن موثيق تعاقديتة، ودلائل مرجعية تهم المناهج والبرامج والتكوينات والتوجيه والإرشاد والإعلام والوظائف والكفاءات، وتتصل أيضا ببعض مقتضيات مشروع القانون- الإطار.

وبعد أن أشار إلى أهداف مشروع المخطط التشريعي والتنظيمي، ومراحل إعداده، أكد السيد خالد بنيشو على بعض إيجابيات هذا المخطط، وأثاره في ضمان استمرارية عملية الإصلاح، وتوضيح السلط والأدوار، ناهيك على كونه أداة لتأطير عملية إصلاح منظومة التربية والتكوين.

داخل هذا الإطار، بسط السيد المدير أمام الحضور المرحلة التجريبية التي همت أكاديمية جهة الرباط سلا القنيطرة، وذلك على مستوى إعادة هيكلة كراسته ميزانية الأكاديمية حسب التبويب الميزانياتي الجديد، ومسك كراسته



ميزانية الأكاديمية بالبرنامج 2 Ebudget وتنفيذ الميزانية عبر المسطحة الجديدة ( GID-AREF ) نظام التديبير المندمج للنفقات بالأكاديميات ( الجهوية ) ، والذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تقوية الشفافية في التديبير المالي والمحاسباتي ، وتوحيد آليات العمل الجهوية بخصوص التديبير المالي والمحاسباتي.

وقد اختتم السيد المدير عرضه بالإشارة إلى بعض آفاق هذا المشروع، نذكر منها على سبيل المثال: هيكلة ميزانية الأكاديميات لتتماشى والبرامج

واختتمت عرضها باستعراض بعض العمليات التي  
سيشرع في تنزيلها تزامنا مع الدخول المدرسي



2018-2019، منها تنظيم حملات تواصلية وطنية،  
وجهويا، وإقليميا، ومحليا.

معنوي مع كافة الأطراف المعنية من أسروفاعلين  
اقتصاديين ومكونات النسيج الإعلامي الوطني  
المرئي والمسموع والمكتوب، وبذل المزيد من  
الجهود في مناصرة المدرسة المغربية، وتوفير  
الدعم المنتظم لها، حتى تتفرغ لمهامها ووظائفها  
الرئيسية.

واستطردت السيدة وهي، أن المديرية منكبته  
حاليا على إعداد " مشروع استراتيجية تواصلية"،  
من مبادئها الموجهة نذكر التجديد، والانسجام،  
والقرب، والاستباقية لكل الأحداث الطارئة في  
منظومتنا التربوية، مضيفة أن الاشتغال في هذا  
المجال، سيتمحور حول ثلاثة عناصر رئيسية:  
تعبئة المتدخلين والفاعلين، وقيادة التغيير،  
والارتقاء بصورة المدرسة المغربية.

ومن جانبها، تطرقت المديرية المكلفة بتدبير  
مجال التواصل بالوزارة السيدة فاطمة وهي، إلى



جانب رئيسي يتصل به نجاح الرؤية الاستراتيجية  
للإصلاح، ويتعلق الأمر بتعبئة كافة المتدخلين  
في المنظومة والفاعلين والشركاء حول المدرسة  
المغربية، وهو مشروع ينتظر منه إرساء تعاقد